

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

نيسان 2020

في نيسان 2020، كان أداء القطاع الاقتصادي الحقيقي سيئاً حسب المؤشرات المتوافرة، وذلك بسبب حالة التعبئة العامة التي فرضها وباء كورونا فضلاً عن تراجع النشاط الاقتصادي أصلاً جرّاء تأزم الأوضاع على مختلف الأصعدة في البلاد. وقد تراجعت كلّ من ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية بنسبة 1,4% في الشهر الرابع من العام الحالي وكذلك التسليفات المعطاة لهذا القطاع بنسبة 2,5%. وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 241 مليون دولار ليصبح العجز التراكمي 1,3 مليار دولار في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2020 مقابل عجز أعلى قدره 3,3 مليارات دولار في الثلث الأول من العام 2019. على صعيد آخر، حافظت معدلات الفائدة المصرفية على المنحى الانخفاضي، كما سجّلت الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة تراجعاً في الشهر المذكور. من جهة أخرى، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية من دون الذهب، 34,4 مليار دولار في نهاية نيسان 2020 وبلغ الدين العام الإجمالي 92,9 مليار دولار في نهاية الشهر ذاته.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في نيسان 2020، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة إلى ما يعادل 2946 مليون دولار مقابل 3553 مليون دولار في الشهر الذي سبق و4435 مليون دولار في نيسان 2019، وتراجعت بنسبة 1,2% في الثلث الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 65,1% في كانون الثاني-نيسان 2020 مقابل 63,1% في كانون الثاني-نيسان 2019، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصة في الثلث الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، %	2020	2019	2018	2017	
2019/2020					
					الشيكات بالليرة
27,7-	1084	1500	1512	1437	- العدد (آلاف)
6,6-	10014	10716	10893	10603	- القيمة (مليار ليرة)
29,3+	9238	7144	7204	7379	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
43,9-	1111	1979	2420	2527	- العدد (آلاف)
1,9+	12381	12151	14901	15411	- القيمة (مليون دولار)
81,5+	11144	6140	6157	6099	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
1,2-	28680	29034	33356	33835	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
56,6+	13066	8345	8483	8536	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دورة الشيكات، %
	50,6	56,9	61,5	63,7	- العدد
	65,1	63,1	67,3	68,7	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في نيسان 2020، تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 745 مليون دولار مقابل 826 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1357 مليون دولار في نيسان 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 41,7% في الثلث الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 31,4%. وتوزعت الواردات السلعية في الثلث الأول من العام 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها 31,5% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (14,1%)، ثمّ منتجات المملكة النباتية (8,1%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (7,9%)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (7,0%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الثلث الأول 2020، حلّت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 8,4% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها تركيا (7,1%)، ثمّ كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا (7,0%)، فالصين (5,8%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الثلث الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
41,7-	3676	6306	6373	6614	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في نيسان 2020، تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى 171 مليون دولار، مقابل 238 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و266 مليون دولار في نيسان 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 3,2% في الثلث الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه. وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- نيسان 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 38,1% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (11,9%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (9,1%)، ثمّ المعادن العادية ومصنوعاتها (8,9%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (8,5%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الثلث الأول من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 28,4% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (12,9%)، ثمّ المملكة العربية السعودية (6,9%)، قطر (4,3%)، فسورية (4,0%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الثلث الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
3,2-	1085	1121	1070	965	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في نيسان 2020، تراجع عجز الميزان التجاري إلى 574 مليون دولار مقابل عجز قدره 588 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1091 مليون دولار في نيسان 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 2591 مليون دولار في الثلث الأول من العام 2020 أي إلى نصف ما كان عليه في الثلث الأول من العام 2019 حيث بلغ 5185 مليون دولار.

- في نيسان 2020، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 241 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 557 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 1300 مليون دولار في نيسان 2019. وتراجعت هذه الموجودات بقيمة 1303 ملايين دولار في الثلث الأول من العام 2020 مقابل تراجعها بقيمة 3305 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع البناء

- في نيسان 2020، لم تسجّل نقابتا المهندسين في بيروت والشمال أي حركة في البناء علماً أن مساحات البناء المرخّص بها لدى النقابتيّين بلغت 104 آلاف متر مربع (م2) في آذار 2020 و461 ألف متر مربع في نيسان 2019. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 73,8% في كانون الثاني-نيسان 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الأشهر الأربعة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، %	2020	2019	2018	2017
2019/2020				
	632	2415	3576	4054

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في نيسان 2020، انخفضت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري إلى 7,8 مليار ليرة مقابل 38,9 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و46,8 ملياراً في نيسان 2019. وتراجعت هذه الرسوم بنسبة 7,0% في الثلث الأول من العام 2020 مقارنة مع الثلث الأول من العام الذي سبق.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد انخفضت إلى 97 ألف طن في آذار 2020 مقابل 118 ألف طن في الشهر الذي سبقه (257 ألف طن في آذار 2019). وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 55,7% في الفصل الأول من العام 2020 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع النقل الجوي

في نيسان 2020، وبفعل اقفال المطار بسبب جائحة كوفيد-19 واقتصار الرحلات على إعادة اللبنانيين من الخارج، تراجع كلّ من عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي إلى 521 رحلة، وعدد الركاب القادمين إلى

4771 شخصاً وعدد المغادرين إلى 1205 أشخاص والعابرين إلى 53 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 1389 طناً مقابل 2380 طناً للبضائع المشحونة. وتراجع كلٌّ من عدد الرحلات بنسبة 47,3%، وحركة القادمين بنسبة 56,4%، وحركة المغادرين بنسبة 52,8%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 36,3%، وذلك في الثلث الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الثلث الأول من العامين 2019 و2020

التغير، %	2020	2019	
47,3-	11326	21472	حركة الطائرات (عدد)
	42,0	38,4	منها: حصّة الميديل ايست، %
56,4-	540380	1238426	حركة القادمين (عدد)
	48,6	39,4	منها: حصّة الميديل ايست، %
52,8-	617700	1307752	حركة المغادرين (عدد)
	45,9	38,8	منها: حصّة الميديل ايست، %
36,8-	13043	20636	حركة العابرين (عدد)
36,3-	17952	28193	حركة شحن البضائع (طن)
	21,3	26,8	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في نيسان 2020، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 124 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 297762 طناً والمشحونة 45315 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 11376 مستوعباً. وفي الثلث الأول من العام 2020 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، تراجع كلٌّ من عدد البواخر بنسبة 9,1%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 9,5%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 40,9% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 48,1%.

بورصة بيروت

في نيسان 2020، تحسّنت حركة بورصة بيروت وبلغ عدد الأسهم المتداولة 10769186 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 24 مليون دولار مقابل 4520173 سهماً قيمتها الإجمالية 15,7 مليون دولار الشهر الذي سبق (689768 سهماً بقيمة 4,9 ملايين دولار في نيسان 2019)، وارتفعت الرسملة السوقية إلى 6532 مليون دولار مقابل 6204 ملايين دولار (9017 مليون دولار) في نهاية الأشهر المذكورة عل التوالي.

وفي نيسان 2020، استحوذ القطاع المصرفي بنسبة 58,0% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلتها شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على نسبة 41,8% فالقطاع الصناعي بنسبة 0,2%.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الثلث الأول من العامين 2019 و2020 يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 183,7 مليون سهم إلى 19,1 مليون سهم.

- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 782,2 مليون دولار إلى 67,3 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في نيسان 2020، بلغ العجز العام 145 مليار ليرة مقابل عجز أعلى في كلّ من الشهر الذي سبق (750 مليار ليرة) ونيسان 2019 (620 مليار ليرة). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الأربعة الأولى من العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 5217 مليار ليرة إلى 4740 مليار ليرة، أي بمقدار 477 مليار ليرة وبنسبة 9,1%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 825 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 271 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 619 مليار ليرة بعد أن تمّ استرداد مبلغ بحوالي 644 مليار ليرة يمثل كوبونات مصرف لبنان عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 630 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 226 مليار ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 482 مليار ليرة.

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة من 7297 مليار ليرة إلى 7380 ملياراً، أي بقيمة 83 مليار ليرة وبنسبة 1,1%. ونتج ذلك من ارتفاع النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين العام بقيمة 456 مليار ليرة (من 5183 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2019 إلى 5639 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2020)، نتجت في جزء منها وبحسب المعطيات المتوافرة من ارتفاع النفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 425 مليار ليرة ومدفوعات الخزينة بقيمة 99 مليار ليرة مقابل انخفاض التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 181 مليار ليرة. في المقابل، انخفضت خدمة الدين العام بقيمة 374 مليار ليرة (من 2115 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- نيسان 2019 إلى 1741 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام الحالي)، ويأتي هذا الانخفاض بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة).

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 2080 مليار ليرة في الثلث الأوّل من العام 2019 إلى 2640 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي، وارتفعت نسبته من 28,5% من مجموع المدفوعات إلى 35,8% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي عجزاً بمقدار 899 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- نيسان من العام 2020 مقابل فائض أولي بسيط مقداره 34 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الثلث الأول من العامين 2019 و2020.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2 - نيسان 2020	ك 2- نيسان 2019	
23,6	30,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
36,7	40,5	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان 2020، بلغت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 86433 مليار ليرة مقابل 86289 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و85700 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 733 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2020. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 543 مليار ليرة وسندات من فئة 7 سنوات بقيمة 61 مليار ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهوراً	اشهر	اشهر									
100,00	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03	ك 1 2019
100,00	1,64	3,56	36,45	2,12	18,45	23,20	10,19	3,03	1,19	0,08	0,07	آذار 2020
100,00	1,64	3,56	37,02	2,12	18,49	23,04	10,42	2,27	1,29	0,08	0,06	نيسان 2020

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يبين توزع حصص المكتتبين أن حصة فئة العشر سنوات شكّلت حوالي 37,0% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية نيسان 2020، تلتها حصة فئة الخمس سنوات (23,0%) ثم حصة فئة السبع سنوات (18,5%).

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 87844 مليار ليرة في نهاية نيسان 2020 مقابل 87660 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+184 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

نيسان 2020	آذار 2020	ك 2019 1	
24383	24641	24972	المصارف
%27,8	%28,1	%28,7	الحصة من المجموع
51818	51501	50717	مصرف لبنان
%59,0	%58,8	%58,3	الحصة من المجموع
455	452	455	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10390	10264	9968	المؤسسات العامة
%11,8	%11,7	%11,5	الحصة من المجموع
798	802	823	الجمهور
%0,9	%0,9	%0,9	الحصة من المجموع
87844	87660	86935	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يظهر توزع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة بين نهاية نهاية آذار ونهاية نيسان 2020 انخفاض حصة المصارف إلى %27,8 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى %59,0، فيما استقرت حصة القطاع غير المصرفي على %13,2.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية نيسان 2020، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة حتى تاريخه) ما يوازي 32361 مليون دولار مقابل ما يوازي 32167 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و31692 مليوناً في نهاية كانون الأول 2019. وفي نهاية نيسان 2020، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 10625 مليون دولار (أي ما نسبته %32,8 من مجموع المحفظة) مقابل 10773 مليون دولار (أي ما نسبته %33,6 من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و13816 مليون دولار (أي ما نسبته %43,6 من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2019.

الدين العام

في نهاية نيسان 2020، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 140006 مليارات ليرة (أي ما يعادل 92,9 مليار دولار) مقابل 139543 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و138150 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 1856 مليار ليرة في الثلث الأول من العام الحالي (زيادة بقيمة 1069 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019) نتج من ارتفاع كل من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 847 مليار ليرة والدين المحرر بالعملة الأجنبية بما يوازي 1009 مليارات ليرة (ما يوازي 669 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 126180 مليار ليرة في نهاية نيسان 2020، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3,0% قياساً على نهاية العام 2019 (+2,3% في الفترة ذاتها من العام 2019).

وفي نهاية نيسان 2020، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 88126 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,9% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 51880 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته 37,1% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت قليلاً حصة المصارف إلى 28,0% في نهاية نيسان 2020 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 58,8%، وحصة القطاع غير المصرفي إلى 13,2%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

نيسان 2020	آذار 2020	ك 2019	
28,0	28,3	29,0	المصارف في لبنان
58,8	58,6	58,1	مصرف لبنان
13,2	13,1	12,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

نيسان 2020	آذار 2020	ك 2019	
1,8	1,8	1,9	الحكومات
4,1	4,1	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,0	94,0	93,9	سندات يوروبوندر
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية نيسان 2020، تراجعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 310173 مليار ليرة (ما يوازي 205,8 مليارات دولار)، مقابل 314389 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و326797 مليار ليرة في نهاية العام 2019، لتكون قد تراجعت بنسبة 5,1% في الثلث الأول من العام 2020.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية نيسان 2020، تراجعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 229538 مليار ليرة (ما يوازي 152,3 مليار دولار)، وشكّلت 74,0% من إجمالي المطلوبات مقابل 232569 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و246865 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (267356 مليار ليرة في نهاية نيسان 2019). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 7,0% في الثلث الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,7% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 78,94% في نهاية نيسان 2020 مقابل 77,94% في نهاية آذار 2020 و76,02% في نهاية العام 2019 (70,93% في نهاية نيسان 2019).

- في نهاية نيسان 2020، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 178415 مليار ليرة وشكّلت 57,5% من إجمالي المطلوبات، مقابل 180836 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و190566 ملياراً في نهاية العام 2019 (204260 مليار ليرة في نهاية نيسان 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 6,4% في الثلث الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,8% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وفي التقصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 18,3% في الثلث الأول من العام 2020، كما تراجعت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 1,8%، وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 75,86% في نهاية نيسان 2020 مقابل 74,70% في نهاية الشهر الذي سبقه و72,35% في نهاية العام 2019 (66,08% في نهاية نيسان 2019).

وفي نهاية نيسان 2020، تراجعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 29165 مليون دولار مقابل 29632 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32451 مليون دولار في نهاية العام 2019 (37214 مليون دولار في نهاية نيسان 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 10,1% في الثلث الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 1,4% في الثلث الأول من العام 2019.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية نيسان 2020، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 7983 مليون دولار مقابل 8168 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و8829 مليون دولار في نهاية العام 2019 (9417 مليون دولار في نهاية نيسان 2019).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية نيسان 2020، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 31336 مليار ليرة (ما يوازي 20,8 مليار دولار) مقابل 31234 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (31987 مليار ليرة في نهاية نيسان 2019)، وشكّلت 10,1% من إجمالي الميزانية المجمّعة و47,4% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وازدادت الأموال الخاصّة بنسبة 0,3% في الثلث الأول من العام 2020، فيما ارتفعت بنسبة 5,3% في الثلث الأول من العام 2019.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية نيسان 2020، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 175908 مليارات ليرة مقابل 177515 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177468 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وتراجعت بنسبة 0,9% في الثلث الأول من العام 2020.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية نيسان 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 58178 مليار ليرة أو ما يعادل 38592 مليون دولار، مقابل 39996 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و44197 مليون دولار في نهاية العام 2019 (50031 مليون دولار في نهاية نيسان 2019). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 12,7% في الثلث الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 4,3% في الثلث الأول من العام 2019. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمّن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية نيسان 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 37367 مليار ليرة، مقابل 37870 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و43240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (49985 مليار ليرة في نهاية نيسان 2019). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 13,6% في الثلث الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 1,3% في الثلث الأول من العام 2019. وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1064 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2020 لتبلغ 21349 مليار ليرة في نهاية نيسان 2020، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 4809 مليارات ليرة لتبلغ ما يعادل 16018 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية نيسان 2020، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى 15291 مليون دولار مقابل 15338 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و17601 مليون دولار في نهاية العام 2019 (23249 مليون دولار في نهاية

نيسان 2019). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 13,1% في الثلث الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 7,7% في الفترة ذاتها من العام 2019.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية نيسان 2020، تراجعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، إلى ما يوازي 195245 مليار ليرة، مقابل 196444 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و202831 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (211318 مليار ليرة في نهاية نيسان 2019). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 3,7% في الثلث الأول من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,8% في الثلث الأول من العام 2019. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-2م)/(3م)) إلى 70,17% في نهاية نيسان 2020 مقابل 69,62% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,70% في نهاية العام 2019 (64,37% في نهاية نيسان 2019). وتأتى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 7586 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2020 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 969 مليار ليرة (ما يعادل 643 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 2885 مليار ليرة (1914 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً، مقابل تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 1917 مليار ليرة (ما يعادل 1271 مليون دولار).

- تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 3310 مليارات ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 2944 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 8568 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 7931 مليار ليرة (حوالي 5261 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 637 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 6266 مليار ليرة.

وفي الثلث الأول من العام 2020، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 34,9%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 8,3%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان 2020، بلغت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية 6,50% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق و6,44% في نهاية كانون الأول 2019، كما بقي متوسط عمر المحفظة مستقرّاً على 1751 يوماً (4,81 سنوات) في نهاية نيسان مقابل 1752 يوماً (4,81 سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق (1772 يوماً أو 4,87 سنوات في نهاية كانون الأول 2019). على صعيد آخر، انخفضت معدلات الفائدة الفعلية على معظم فئات السندات بالليرة المُصدّرة في الشهر الرابع من العام 2020 لتصبح على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة خمس سنوات، 6,50% لفئة سبع سنوات و7,00% لفئة عشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، استقرّ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 7,38% شأنه في الشهر الذي سبق ونهاية كانون الأول 2019، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,84 سنوات مقابل 7,92 سنوات و8,00 سنوات في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في نيسان 2020، وتماشياً مع تعميمي مصرف لبنان الوسيطين رقم 536 ورقم 544، تابع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية تراجعاً ليبلغ 5,06% مقابل 5,13% في الشهر الذي سبق (8,60% في نيسان 2019)، كما انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 9,29% مقابل 9,41% (10,74%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي نيسان 2020، انخفض متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 3% حيث استقرّ طيلة الشهر في موازاة انخفاض حجم العمليات بين المصارف، مقابل 62,34% في الشهر الذي سبق (5,24% في نيسان 2019).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

نيسان 2020	آذار 2020	نيسان 2019	
5,06	5,13	8,60	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
9,29	9,41	10,74	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,00	62,34	5,24	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في نيسان 2020، وانسجماً مع تعميمي مصرف لبنان، استمرّ المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 2,32% مقابل 2,53% في الشهر الذي سبق (5,68% في نيسان 2019)، كما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 7,79% مقابل 8,55% (9,34%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي نيسان 2020، بقي متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر شبه مستقرّ ليبلغ 1,09% مقابل 1,10% في الشهر الذي سبق (2,59% في نيسان 2019).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة السنوية (%)			
	نيسان 2020	آذار 2020	نيسان 2019
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	2,32	2,53	5,68
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	7,79	8,55	9,34
متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر	1,09	1,10	2,59

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في نيسان 2020، بلغ عدد أيام العمل في سوق القطع 18 يوماً. على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية 34434 مليون دولار في نهاية نيسان 2020 مقابل 35245 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و37282 مليون دولار في نهاية العام 2019. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 2848 مليون دولار في الثلث الأول من العام 2020 مقابل انخفاضها بقيمة 1696 مليون دولار في الثلث ذاته من العام 2019.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في نيسان 2020، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 4,20% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 13,44% قياساً على كانون الأول 2019. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2019، فيكون قد ارتفع بنسبة 3,70%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 25,36% في شهر نيسان 2020 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 39,26% قياساً على كانون الأول 2019. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2019، ارتفاعاً بنسبة 8,89%.

